لا او اعلم من كلام المصنف الى هنا ان المبتدا يكون معرفة قبل الحكم مقصور عليه قلنا في مفهومه نظر بل
ثم اعلم ان الاصل في المبتدا ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتدا المخبر عنه والاخبار
عن غير معين لا يفيد لان القصد من الكلام اعلام السامع ما يحتمل ان يجهله والامور الكلية قل ان يجهلها
احد وانما يجهل الامور الجزئية قاله واورد على الاول ان الفاعل نكرة وهو مخبر عنه واجيب بان الفاعل تخصص
بالحكم المتقدم عليه قال الرضي هذا وهم لانه انما حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فيكون
قد حكمت عليه قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته انتهى واقول ان مذهب اهل
السنة انه يجوز وقوع الشرط والمشروط معا وان كانت رتبة الشرط التقدم فيمكن على قياسه ان يقال ان الحكم
والتخصيص حصلا معا اذا علمت هذا فلا يبتدا بنكرة الا اذا افادت وقد قال ابن الدهان اذا حصلت
الفائدة اخبر عن اي نكرة شئت والفائدة انما تحصل غالبا اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات
وهي كثيرة نعد لها ابن عقيل في شرح الالفية منها نيفا وثلاثين موضعا وذكر ابن هشام انها ترجع الى
شيئين العموم والخصوص فمن العموم نحو ما رجل في الدار ولا اله مع الله ومن الخصوص ولعبد مومن خير
من مشرك ومنه ايضا حديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد ونحو امر بمعروف صدقة ونهي عن
منكر صدقة ورجيل جائي وعندي رجل [illegible] بخلاف عند رجل مال الثاني نص النحويون على ان النكرة اذا عطفت
او عطف عليها جاز الابتداء بها كقول بعضهم ∴ عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي ∴ فهل باعجب
من هذا امرؤ سمعا ∴ قوله والخبر الى قوله زيد قائم قال ق في شرحه والخبر المتقدم تعريفه من جهة
هو الاصل فيه التنكير وقد يعرف فلا يجوز تقديمه على المبتدا المعرفة الا مع قرينة تدل على قرينة حال تقويه
مثال الاول الذي ظلمك الذي اذاني ومثال الثاني ابو حنيفة ابو يوسف وبنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد والاصل فيه ايضا التاخير عن المبتدا لانه وصف له في المعنى فحقه ان يتاخر
عنه وضعا كما هو متاخر عنه طبعا وهذان الاصلان فهما من تمثيله رحمه الله كما يفهم منه ان
الخبر لا يحذف وليس على اطلاقه بل يحذف وجوبا تارة وجوازا اخرى كما ان تقدمه كذلك
وتفصيله يخرج عن المقصود قسمان خبر عن الخبر قسم مفرد وقسم غير مفرد وهو الاصل في الخبر
لانه اما ان يكون للعوامل تسلط على لفظه اولا فالاول المفرد ولو كان مثنى او مجموعا او مضافا او
غير ذلك فالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبهها وفي باب المنادى ولا النافية للجنس ما ليس
مضافا ولا شبهه وفي باب الكلمة والكلام ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وانما كان الاصل في الخبر ان
يكون مفردا لان تركيب المبتدا والخبر يتضمن نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا
واحدا كالمنسوب اليه والا لكان هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران لا خبر واحد فالتقدير
في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضاربه ومنع الرضي كون الاصل فيه الافراد واجاب عن هذا
الدليل

الدليل بانا اسلمنا ان المنسوب يكون شيئا واحدا لكنه قد ونسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب
الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة انتهى وفيه نظر فالمفرد جامد نحو هذا
زيد ولا يتحمل ضميرا كما مر ومشتق فيتحمله نحو قائم من قولك زيد قائم وزيد هذا قوله
اربعة اشياء في الظاهر وفي الحقيقة ثلاثة لان الجملة شيء واحد وقوله مع فاعله كان ينبغي
له ان يقول مع مرفوعه فيشمل نائب الفاعل واسم كان واخواتها او يراد بالفاعل الفاعل اللغوي واهل
اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان واخواتها فاعلا وبعبارة اخرى مع ما يكتفي به فيشمل
الخ قوله والمجرور مع جاره قوله والمجرور والظرف ويشترط فيهما ان يكونا تامين ومعنى كو
نهما تامين ان تتم بهما مع المبتدا الفائدة مع قطع النظر عن المتعلق المحذوف واستغني بالهم
عن القيد بالمثال وبعبارة اخرى يحصل ويشترط الخ ثم لا بد من تقييد الظرف والجار والمجرور بالتمام
والتمام هو ما تحصل به مع المبتدا فائدة من غير ملاحظة مفقود والناقص بخلافه نحو زيد
بك فلا يقع خبرا لعدم ظهوره ق وقال في شرحه الجار والمجرور والظرف التامان وهما اللذان ما يتعلقان
به من محذوف ذكرهما الخبر الزمان [illegible] والمبتدا اسم عين كما يفهم من مثاله الذي يخرج الناقصان نحو
زيد بك وزيد امس وهما اللذان لا يفهم بمجرد ذكرهما ما يتعلقان به الا بزيادة نحو زيد بك او فيك او
عندك لا يصح الاخبار بهما مع افادة الوحدة واثق راغب ومعرض وخرج نحو زيد اليوم
او في عام الفتح بخلاف نحو الخير امس والبركة في غد انتهى المراد منه قوله والظرف يسلب
له انقسامه الى زماني ومكاني وبيان حقيقة كل واحد منهما وظاهر كلامه انه يخبر بالقسمين
كما ان ظاهره انه يخبر بالجار والمجرور مطلقا كان المجرور اسم زمان او لا وهو ممكن لكن على
تفصيل فيه وهو ان الظرف والجار والمجرور الزمانيين لا يخبر بهما عن اسم العين فلا يقال زيد
اليوم ولا في عام كذا والمكانيين يخبر بهما عن اسم العين وعن اسم المعنى كما يخبر بالزماني عن
اسم المعنى نحو زيد عندك او في الدار والخير امامك او في عام التوبة قوله والجار والمجرور
ظاهره انهما هما الخبر وهو قول وقيل المتعلق المحذوف وقيل مجموعهما وجمع شيخ
الاسلام زكريا بين الاقوال الثلاثة في حاشيته على ابن الناظم فليراجع ق وقال في شرحه ثم اختلف
فقيل الصحيح ان ذلك المحذوف هو خبر المبتدا واختاره ابن مالك وابن هشام وعليه فتسمية
الظرف والجار والمجرور خبرا مجاز وقال جماعة الصحيح ان الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور
لان العامل صار نسيا منسيا وقال اخرون الصحيح انه مجموعهما لان المقصود الاخبار بوجود
الشيء في الظرف لا انه حصل وافضله لي وما وسموا الباقي باسم الخبر وقال بعض المتاخرين الخلف
لفظي لان القائل بانه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مفيد بفيد لا بد من اعتباره

Copyright © King Saud University